

مجلس الأمن

السنة الخمسون



الجلسة ٣٦٠٢

الخميس، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٢/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد الخصيبي	(عمان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد ايتل
	إندونيسيا	السيد ويبسونو
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد اوبالجورو
	الصين	السيد تشن هواصن
	فرنسا	السيد ليغال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جون وستون
	نيجيريا	السيد إغونسولا
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندر فورث

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) ٩٨٢ (١٩٩٥) ٩٨٣ (١٩٩٥)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

وقد انضمت هندوراس الى مقدمي مشروع
القرار الوارد في الوثيقة S/1995/996.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرارات مجلس
الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٨٢ (١٩٩٥) و ٩٨٣ (١٩٩٥)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ
المجلس بأذني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة يطلب فيها دعوته الى الاشتراك
في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.
ووفقاً للممارسة المعتادة، اعتزم، بموافقة المجلس، أن
أدعو ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة، دون أن
يكون له حق التصويت، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق ذات
الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد مالميسكي
(جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) مقعداً على
طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس
الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في
مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين
العام المقدم عملاً بقرارات مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥)
و ٩٨٢ (١٩٩٥) و ٩٨٣ (١٩٩٥)، الوثيقة S/1995/987.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة
S/1995/996، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه كل
من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وألمانيا، وإيطاليا،
والجمهورية التشيكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة
الأمريكية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا،
اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية
التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية،
نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥
صوتا مؤيداً، بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد
بالإجماع باعتباره القرار ١٠٢٧ (١٩٩٥).

لقد طلب ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة الكلمة، وأعطيه الكلمة.

السيد مالميسكي (جمهورية مقدونيا)

اليوغوسلافية السابقة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد
قيل بأن دول البلقان لم تستطع عبر التاريخ أن يتعامل
بعضها مع بعض بطريقة ناضجة وسلمية. ولكن إذا
تغلّبت الدول الحديثة على مثالب الاتحاد السابق - وهي
الافتقار إلى التماسك الداخلي والتحكم الديمقراطي
الفعال - فإن الرغبة في التعاون ستصبح أقوى من
الرغبة في القتال. ولهذا، وبنهاية هذه الحرب في
البلقان، تصبح الديمقراطية والتسامح والتعددية والتعاون
المسائل "الأمنية" الأساسية لجميع البلدان في المنطقة.
وهذه الأهداف لن تتحقق بسهولة، لأن الديمقراطية،
بأعمق معانيها، هي حالة ذهنية للفرد، ولا يمكننا اليوم
إلا أن نتخيل الحالة الذهنية للأفراد الذين ظلوا
يخوضون الحرب لأربع سنوات تقريباً الآن.

وخلال هذه السنوات كانت جمهورية مقدونيا
تسير في طريق وعر وخطر في السياسة الدولية. وكان

"سمني جرة، إذا شئت، ولكن لا تكسرنى".

ولكننا نعيش اليوم في عالم مختلف، ترفض الشعوب فيه أن تعامل معاملة الجرار. فهي تحترم مشاعر الآخرين وكرامتهم وحقوق الإنسان بالنسبة لهم وتطالبهم بأن يعاملوها بالمثل. وبعد القبول بهذا كله بهدوء، وبعد النجاة من حصار اقتصادي، وبعد التوقيع على اتفاق، بدأت الآن عملية تعاون وحسن تفاهم بين دولتين. ونأمل أن يضيء جارتنا بمرور الزمن أن الحالة الوحيدة التي تشكل فيها دولة صغيرة تهديدا لجار أكبر منها هي حين لا يسمح لها بالنمو بحرية.

وبعد انتهاء الحرب في البلقان الخطوة الأولى نحو إنشاء منطقة سلام وتعاون واستقرار. وتعتبر جمهورية مقدونيا أن من واجبها تحقيق هذا الهدف. كما هو من واجبنا أن نتعلم مما حدث. وفيما يلي بعض الدروس التي تعلمناها:

تعلمنا أن شعوب البلقان ينبغي أن تفكر مليا قبل أن تدلي بأصواتها للسياسيين الذين يعانون من النزعة القومية الخبيثة والمستعدين للقذف بهم في أتون الحرب. والسياسة على ما هي عليه ليست إلا ساحة للنشاط الإنساني تتقلب فيها العواطف والمصالح والقوة على العقل في أحيان كثيرة، ويتعين على شعوب المنطقة أن تبذل جهودا هائلة حتى يمكنها تفادي الأخطار في المستقبل.

ومن الدروس التي تعلمناها أن الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة إقليمية تطمح جمهورية مقدونيا في أن تنضم إلى عضويتها، لا تزال تنقصه الإرادة الجماعية عند حل الأوضاع المتأزمة في القارة. وسيظل وضع سياسة خارجية موحدة في وسط المصالح الوطنية المتضاربة في أوروبا عملية بطيئة وطويلة الأمد.

ومن الدروس التي تعلمناها أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تبتعد عن الريادة، لأنه إن لم تتقدم الدولة الرائدة الصفوف فالدول الأخرى لن تتبعها. وقد قيل إن الأمم جميعها قد تكون في قارب واحد مثقوب ولكن واحدة منها هي التي تدبر أكبر الغواصين.

هدفنا دائما بقاء مجتمعنا والحفاظ على هويتنا الوطنية وكرامة شعبنا.

وحتى قبل أن تتكشف مأساة البلقان الأخيرة هذه طالب بلدي أعضاء الاتحاد اليوغوسلافي السابق بأن يمارسوا ضبط النفس ويتوخوا الاعتدال وأن يتجنبوا الحرب. ولكن عندما انتصرت قوى الصراع المسلح التي غذتها النزعات القومية العدوانية رفضت جمهورية مقدونيا أن تظل رهينة لوضع خارج عن سيطرتها ومتعارض تماما مع مبادئها.

وقد أيدت حكومتي تأييدا كاملا جهود الاتحاد الأوروبي للوساطة في حل الاتحاد بأسلوب سلمي ومنظم. وتعاوننا مع لجنة التحكيم التابعة للاتحاد والمؤلفة من خمسة من رؤساء المحاكم الدستورية في دوله الأعضاء. وقد خلصت اللجنة المعروفة باسم لجنة بادنتر والتي تفحص أوضاع الجمهوريات اليوغوسلافية الست السابقة إلى أن الجمهوريات المستوفية لشروط الاعتراف بها دولا مستقلة ليست سوى جمهوريتين إحداهما جمهورية مقدونيا. ولكن بسبب معارضة دولة عضو واحدة في الاتحاد لم تسترح لقرار لجنة تحكيمها لم يتم الاعتراف ببلدي. ورغم هذا نتمسك بسياستنا المتمثلة في تقرير المصير بالطرق السلمية، والعدل والقانون في جانبنا؛ ولكن مع وعي جديد بأننا نعيش في عالم أصبحت السمة الغالبة فيه "القوة تصنع الحق"، والمصالح تتفوق غالبا على المبادئ. ومن ناحية أخرى يجعلنا هذا الوعي ممتنين بصفة خاصة لجميع البلدان ومنها أعضاء الاتحاد الأوروبي، التي وجدت سبيلا إلى مساعدتنا في كفاحنا من أجل البقاء.

وأصبحت الأمم المتحدة هدفنا الثاني وأصبحت أملنا. ولقد عرضنا قضيتنا على أعضاء المنظمة، وبعد فترة من الزمن بدت في نظرنا لا نهائية تلقينا دعم الأمم المتحدة وأصبحنا عضوا فيها. بيد أن ذلك جاء في إطار صياغة غريبة تماما - صياغة وجدتموها، سيادة الرئيس، عسيرة على النطق عند دعوتكم لي إلى المائدة اليوم - أصبحنا نسمى "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة" والسبب هنا أيضا هو أن أحد الأعضاء اعترض على التسمية. وفي قديم الزمن كان الناس في منطقتنا من العالم يقولون:

السكان المدنيين وأسرى الحرب، ومن إحراق للمدن والكنائس والمساجد، في تقرير من "وقف كارنيجي للسلم الدولي". وكان من الجائز أن يكتب هذا التقرير اليوم. فقد قام أعضاء اللجنة الدولية للتحقيق وهم يمثلون جميع البلدان الكبرى في العالم، بزيارة إلى البلقان بعد انتهاء الحرب للوقوف على ما قد حدث بالفعل، وصددهم أن الحرب لم تشنها جيوش بل شنتها الأمم نفسها.

"للإبادة الكاملة للأجانب"

وأصابتهم الحيرة لأن

"تلك الأشياء ... يمكن أن تحدث في

القرن العشرين".

ولم يعرفوا إلا القليل عن أن أزمة البلقان التالية، بعد ذلك بأشهر فقط، في البوسنة في عام ١٩٩٤، ستؤدي إلى انفجار النظام الأوروبي من الداخل وإلى فظائع وحشية بين المدنيين في القارة، في حرب دموية طويلة عرفت باسم الحرب العالمية الأولى.

والنقطة التي أريد توضيحها هي أنه توجد اليوم خطورة مماثلة لخطورة بداية القرن بالتعامي عن أحداث البلقان. فبقاء الجرح البوسني مفتوحا سبب بالفعل جروحا مماثلة في البلدان المجاورة وفي أوروبا بأسرها. فمن الناحية الاقتصادية للمشكلة ألهب استمرار الحرب في المنطقة والحظر الدولي المطبق فيها نشاط السوق السوداء. وأسهم هذا في تدهور سيادة القانون بسبب انتشار الأنشطة الإجرامية التي تقوض النظم الديمقراطية الهشة. ويمس هذا أيضا بلدان أوروبا الغربية لأن السلع إما أن تنشأ منها في أغلب الأحيان أو أنها تستقبل تلك السلع. ومن الناحية السياسية نلاحظ أن عناصر سياسة القوة التي كانت تمارس في القرن التاسع عشر تقطع أواصر الاتحاد الأوروبي وفقا لتأييد أعضائه لدولة أو لأخرى من دول الاتحاد اليوغوسلافي السابق. وهذا بدوره يمكن أن يهدم تكامل الاتحاد الأوروبي وأن ينهي حلفه العسكري، أي منظمة حلف شمال الأطلسي.

ولهذا فإن قرار حكومة الولايات المتحدة بأن تتولى القيادة في بذل الجهد لتضميد جراح الحرب

ومن الدروس التي تعلمناها أن الأمم المتحدة يجب أن تحدد بوضوح دورها في أي صراع وفقا لإمكاناتها، واننا ينبغي أن نعمل جميعا في سبيل تعزيز منظمنا التي تعتبر إنجازا رائعا للإنسانية. فكوننا نحن ممثلي جميع دول العالم نجلس تحت سقف واحد لدليل على هذا الإنجاز. وما نفعه تحت هذا السقف - طريقة عملنا وأولوياتنا وضياعنا وسط تفاصيل وبروتوكولات غير ضرورية، وتصدينا للمشاكل الفعلية في الوقت المناسب - أمر ينبغي أن نناقشه سعيًا منا إلى التغيير. ولكن تحت هذا السقف نفسه يتم التوصل إلى هدف للإنسانية بالغ القيمة هو: إيجاد إحساس لدى كل دولة على حدة بالمسؤولية المشتركة عن كوكب الأرض وشعوبه.

ومن الدروس التي تعلمناها أيضا أن الضعفاء يعيشون في خطر في هذا العالم، وأن الدول الصغيرة لا تعمل إلا في هامش ضيق وأن الأخطاء التي تقع فيها قد تعود بعواقب مهلكة. وعلى النقيض من ذلك يمكن للدول القوية أن ترتكب الأخطاء، وألا تستجيب إلا ببطء وأن تنتظر ظهور الحلول للأحداث الغامضة. وهذا هو السبب في أن المساعدة الذاتية تظل أحد المبادئ الأساسية في الأوساط السياسية الدولية رغم وجود أشكال من المساعدة الجماعية.

ومن الدروس التي تعلمناها أن حياة صانعي السلام شاقة وخطرة ورغم ذلك يظل النضال من أجل السلام عالميا. واسمحوا لي أن أبين هذا من قصة واقعية، ففي ٣ تشرين الأول/أكتوبر جرت محاولة لاغتيال رئيس جمهورية مقدونيا، كيرو غليغوروف. فالرجل الذي قاد شعبه بسلام وسط حرب طائفية مخيفة إلى إقامة دولته أوشك أن يقتل. وثمة زعيم سياسي من بلد آخر يشاطره الأهداف ذاتها أرسل رسالة إلى رئيسنا الجريح أعرب فيها عن صدمته الشديدة إزاء خبر الاعتداء الإرهابي. وكانت الرسالة آخر ما كتبه، وذلك هو رئيس وزراء إسرائيل، اسحق رابين.

وفي مطلع هذا القرن، في عامي ١٩١٢ و ١٩١٣ اندلعت حربان في البلقان. حاربت دول البلقان في الأولى ضد الامبراطورية العثمانية، وفي الثانية تحاربت فيما بينها من أجل تقسيم مقدونيا. ودونت الفظاعة الشديدة لتلك الحرب بما سببته من أعمال وحشية ضد

نهج في المنطقة التي نعيش فيها - ينتهجه المقدونيون، والشعب الذي لا تزال هويته الوطنية تنكرها عليه بعض بلدان البلقان.

وأود أن أكرر موقف حكومتي بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا. فحكومة بلدي تعتبر، كما أعلنت في مناسبات مختلفة، أنه ينبغي لهذه القوة أن تصبح عملية مستقلة تماما للأمم المتحدة، تقدم تقاريرها إلى الأمين العام مباشرة. ونشير مسألة اتخاذ هذه القوة من سكوبيا قاعدة لها ومقرا لقيادتها العسكرية ولهيكل سوقياتها. كما أن حكومتني تطلب تمديد ولاية القوة لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وتحيي حكومتي البلدان المساهمة بالقوات في قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي - الولايات المتحدة الأمريكية والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج - على جهودها الرائعة في تأدية واجباتها.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بملاحظة أخيرة. يمكننا أن نعتبر أنفسنا محظوظين لأننا نعيش حقبة تتكلم فيها الدول القوية لغة السلام والتسامح والديمقراطية. ولم يكن هذا هو الحال دائما عبر التاريخ. إلا أنه لا ضمان بأن جميع الدول القوية ستتهدي في سياساتها دائما في المستقبل بالحكمة وتتوخى الحذر عندما تلجأ إلى القوة. ولهذا يجب على الدول الصغيرة، في البلقان وفي الأماكن الأخرى في العالم، أن تغتنم هذه الفرصة التاريخية الفريدة لكي تشترك مع الأطراف الأخرى في تحمل العبء العالمي لبناء عالم يرتكز على الديمقراطية والقانون والعدالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على القائمة. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

إجراء حكيم له أهمية كبيرة بالنسبة للسلام والاستقرار في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم. ومن ناحية أخرى، فإن استتباب السلم بناء على هذه المبادرة سيعتمد على عدة عوامل، وبخاصة على استعداد شعوب المنطقة لتكريس أنفسهم للسلام. ووجود قوات عسكرية أجنبية لا يمكن أن يحل محل جهود شعوب البلقان. فالأمر متروك لهذه الشعوب لترسي أسس نظمها وقيمها الديمقراطية والسياسية والاقتصادية والثقافية، كجزء من الحضارة القائمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويولي تقرير الأمين العام اهتماما خاصا لمسألة الأقليات في جمهورية مقدونيا. وأود أن أقول بضع كلمات عن هذا الموضوع.

إننا نمر، في جمهورية مقدونيا، بعملية بناء نظام ديمقراطي يعكس طابع مجتمعنا. ونحن، مثل أي بلد آخر من بلدان أوروبا الشرقية، لدينا مشاكل تتعلق بالديمقراطية وبفرض الأمن والنظام. وإننا، إدراكا منا لحقيقة أن نزعات الجذب إلى المركز التي أطلقتها الحروب الطائفية في الشمال لا تقف بالضرورة عند حدودنا، فقد عملنا جاهدين مع الأقليات في بلدنا لمنع تكرار السيناريو. والأغلبية المقدونية تزداد إدراكا بأن حقوق الأقليات، التي تدمج الأقليات في المجتمع المقدوني، إنما تقوي دولتنا. كما أن الأقليات أخذت تدرك أن الولاء لدولة مقدونيا - بالأقوال والأفعال - متوقع منها في مقابل ذلك. ومن خلال عملية الأخذ والعطاء هذه نأمل أن نعبر الحواجز الطائفية التي تفرق بيننا أحيانا. وستكون هذه عملية بطيئة تتطلب الاعتدال وضبط النفس والتسامح من جانب كل المشتركين السياسيين. وستكون عملية تستوجب فيها معالجة مخاوف الأقليات ومخاوف الأغلبية على حد سواء من خلال مؤسسات النظام.

وأود من أعضاء مجلس الأمن أن يحيطوا علما بأن هذا النهج إزاء حقوق الأقليات - الذي لا يضاهيه